الامام الطبري

أعــلام التفسيـر

الإمام الفقيه الطبري

في بلاد (طبرستان).. بلاد العلم والأدب والفقه، وفي أجمل مدنها ..مدينة (آمُل) العريقة عاصمة طبرستان، والتي تقع الآن في دولة أذربيجان، جنوب بحر قزوين، وُلد حجَّة العلوم، وعالم العلماء في عصره، الإمام (محمد بن جرير الطبري)سنة 224هـ، ولُقب بالطبري لأن أهل طبرستان جميعًا يُنْسَبون إليها؛ فيقال لكل واحد منهم طبري، فكان أهل طبرستان كثيري الحروب، فكان كل منهم يحمل سلاحه في يده، وهو نوع من الأشجار يسمى (الطبر).

لم يكد الطبري يبلغ السن التي تؤهله للتعلم حتى عهد به والده إلى علماء (آمُل) وسرعان ما تفتح عقله، وبدت عليه علامات النبوغ، فكان هذا النبوغ المبكر حافزًا لأبيه على إكمال تعليم ابنه، وبخاصة أنه رأى رؤية تفاءل من تأويلها، قال الطبري: (رأى أبي في النوم أنني بين يدي رسول الله ﷺ، ومعي مِخلاة مملوءةٌ بالأحجار، وأنا أرمي بين يديه) وقصَّ رؤياه على مفسر للأحلام، فقال له: إن ابنك إن كبر نصح في دينه، ودافع عن شريعته، فحرص أبي على معونتي من أجل طلب العلم وأنا حينئذ صبي صغير.

أخذ ابن جرير الطبري يرحل في طلب العلم، فتعلم الفقه ببغداد، والمغازي والسير في الكوفة، ثم توجه ناحية مصر، وفي طريقه إليها مرَّ ببيروت، وقضى بها عدة أيام حتى قرأ القرآن برواية الشاميين، ثم واصل مسيرته، وفي مصر تلقى الطبري العلم، فأخذ من علمائها قراءة (حمزة) (وَوَرْش) ثم عاد إلى بغداد مرة أخرى، وانقطع للعلم والدراسة والتأليف في كثير من الأوقات، وكان يتاجر بقية الوقت ليأتي برزقه.

وكان الطبري عالي الهمة، عظيم الاجتهاد؛ ومما يحكى عنه: أن رجلاً جاءه يسأله في العَرُوض (وهو علم يعرف به الشعر من النثر) ولم يكن الطبري له إلمام كبير بهذا العلم فقال له: علي قولٌ ألا أتكلم اليوم في شيء من العروض، فإذا كان في غد فتعالَ إليّ، ثم طلب أبو جعفر كتاب العروض، فتدارسه في ليلته، وقال: أمسيت غير عَرُوضي، وأصبحت عروضيًّا.

وقد تمكن ابن جرير من نواحي العلم، وأدلى بدلوه فيها، حتى أصبح إمام عصره بغير منازع، وقد قيل عنه: كان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو.. وظل الطبري أربعين عامًا يكتب كل يوم أربعين ورقة، قاصدًا بذلك وجه الله، بما ينفع به الإسلام والمسلمين، وكان رحمه الله من العباد الزهاد، يقوم الليل، نظيفًا في ظاهره وباطنه، ظريفًا، حسن العشرة، مهذبًا في جميع أحواله.

مؤلفات الطبري:

كان الطبري من أكثر علماء عصره نشاطا في التأليف، أشهر مؤلفاته تفسيره المعروف بتفسير الطبري، وكتاب "تاريخ الأمم والملوك" روي عنه أنه قال: استخرت الله وسألته العون على ما نويته من تصنيف التفسير قبل أن أعمله ثلاث سنين فأعانني [1].

قال الحاكم سمعت أبا بكر بن بالويه يقول: قال لي أبو بكر بن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير: قلت: بلى كتبته عنه إملاء قال: كله؟ قلت: نعم. قال: في أي سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين ومائتين إلى سنة تسعين ومائتين قال: فاستعاره مني أبو بكر ثم رده بعد سنين ثم قال لقد نظرت فيه من أوله إلى آخره وما أعلم

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 295/11.

على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير [1].

قال أبو محمد الفرغاني تم من كتب محمد بن جرير كتاب التفسير الذي لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب كل كتاب يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل [2].

وتم من كتبه " كتاب التاريخ " إلى عصره وتم أيضا كتاب " تاريخ الرجال من الصحابة والتابعين وإلى شيوخه الذين لقيهم " وتم له كتاب " لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام " وهو مذهبه الذي اختاره وجوده واحتج له وهو ثلاثة وثمانون كتابا وتم له كتاب " القراءات والتنزيل والعدد " وتم له كتاب " اختلاف علماء الأمصار " وتم له كتاب " الخفيف في أحكام شرائع الإسلام " وهو مختصر لطيف وتم له كتاب " التبصير " وهو رسالة إلى أهل طبرستان يشرح فيها ما تقلده من أصول الدين وابتدأ بتصنيف كتاب " تهذيب الآثار " وهو من عجائب كتبه ابتداء بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه ثم فقهه واختلاف العلماء وحججهم وما فيه من المعاني والغريب والرد على الملحدين فتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي وبعض مسند ابن عباس فمات قبل تمامه. قلت هذا لو تم لكان يجيء في مائة مجلد، قال وابتدأ بكتابه " البسيط " فخرج منه كتاب الطهارة فجاء في نحو من ألف وخمسمائة ورقة لأنه ذكر في كل باب منه اختلاف الصحابة والتابعين وحجة كل قول وخرج منه أيضا أكثر كتاب الصلاة وخرج منه آداب الحكام وكتاب المحاضر والسجلات و " كتاب ترتيب العلماء " وهو من كتبه النفيسة ابتدأه بآداب النفوس وأقوال الصوفية ولم يتمه وكتاب " المناسك " وكتاب " شرح السنة " وهو لطيف بين فيه مذهبه

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 294/11.
(2) المصدر السابق، 294/11.

واعتقاده وكتابه " المسند المخرج " يأتي فيه على جميع ما رواه الصحابي من صحيح وسقيم ولم يتمه ولما بلغه أن أبا بكر بن أبي داود تكلم في حديث غدير خم عمل كتاب " الفضائل " فبدأ بفضل أبي بكر ثم عمر وتكلم على تصحيح حديث غدير خم واحتج لتصحيحه ولم يتم الكتاب.

وقال بعض العلماء: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل تفسير محمد بن جرير لم يكن كثيرا.

أسلوبه في التأليف:

يقول أحمد بن خلكان: " لأبي جعفر في تأليفه عبارة وبلاغة فمما قاله في كتاب الآداب النفيسة والأخلاق الحميدة القول في البيان عن الحال الذي يجب على العبد مراعاة حاله فيما يصدر من عمله لله عن نفسه قال إنه لا حالة من أحوال المؤمن يغفل عدوه الموكل به عن دعائه إلى سبيله والقعود له رصدا بطرق ربه المستقيمة صادا له عنها كما قال لربه عز ذكره إذ جعله من المنظرين {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ} [الأعراف: ١٦، ١٧]، طمعا منه في تصديق ظنه عليه إذ قال لربه :{لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء: ٦٢]، فحق على كل ذي حجى أن يجهد نفسه في تكذيب ظنه وتخييبه منه أمله وسعيه فيما أرغمه ولا شيء من فعل العبد أبلغ في مكروهه من طاعته ربه وعصيانه أمره ولا شيء أسر إليه من عصيانه ربه واتباعه أمره فكلام أبي جعفر من هذا النمط وهو كثير مفيد ".

وروي عن أبي سعيد الدينوري مستملي ابن جرير " أخبرنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعقيدته فمن ذلك وحسب امرئ أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وهذا تفسير هذا الإمام مشحون في آيات الصفات بأقوال السلف على

الإثبات لها لا على النفي والتأويل وأنها لا تشبه صفات المخلوقين أبدا ". (1)

ثناء العلماء عليه:

قال أبو سعيد بن يونس: محمد بن جرير من أهل آمل كتب بمصر ورجع إلى بغداد وصنف تصانيف حسنة تدل على سعة علمه.

وقال الخطيب البغدادي: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب كان أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره فكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني فقيها في أحكام القرآن عالما بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها عارفا بأقوال الصحابة والتابعين عارفا بأيام الناس وأخبارهم. وكان من أفراد الدهر علما وذكاء وكثرة تصانيف قل أن ترى العيون مثله.

مواقف من حياته:

قيل: إن المكتفي أراد أن يحبس وقفا تجتمع عليه أقاويل العلماء فأحضر له ابن جرير فأملى عليهم كتابا لذلك فأخرجت له جائزة فامتنع من قبولها فقيل له: لا بد من قضاء حاجة قال: اسأل أمير المؤمنين أن يمنع السؤال يوم الجمعة ففعل ذلك وكذا التمس منه الوزير أن يعمل له كتابا في الفقه فألف له كتاب الخفيف فوجه إليه بألف دينار فردها.

وروي عن محمد بن أحمد الصحاف السجستاني سمعت أبا العباس البكري يقول: جمعت الرحلة بين ابن جرير وابن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن هارون الروياني بمصر فأرملوا ولم يبق عندهم ما يقوتهم وأضر بهم الجوع فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه فاتفق رأيهم على أن يستهموا ويضربوا القرعة فمن

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 295/11.

خرجت عليه القرعة سأل لأصحابه الطعام فخرجت القرعة على ابن خزيمة فقال لأصحابه أمهلوني حتى أصلي صلاة الخيرة قال: فاندفع في الصلاة فإذا هم بالشموع ورجل من قبل والي مصر يدق الباب ففتحوا فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقيل: هو ذا فأخرج صرة فيها خمسون دينارا فدفعها إليه ثم قال وأيكم محمد بن جرير فأعطاه خمسين دينارا وكذلك للروياني وابن خزيمة ثم قال: إن الأمير كان قائلا بالأمس فرأى في المنام أن المحامد جياع قد طووا كشحهم فأنفذ إليكم هذه الصرر وأقسم عليكم إذا نفذت فابعثوا إليَّ أحدكم.

وقال أبو محمد الفرغاني في ذيل تاريخه على تاريخ الطبري قال حدثني أبو علي هارون بن عبد العزيز أن أبا جعفر لما دخل بغداد وكانت معه بضاعة يتقوت منها فسرقت فأفضى به الحال إلى بيع ثيابه وكمي قميصه فقال له بعض أصدقائه تنشط لتأديب بعض ولد الوزير أبي الحسن عبيد الله بن يحيى بن خاقان؟ قال: نعم فمضى الرجل فأحكم له أمره وعاد فأوصله إلى الوزير بعد أن أعاره ما يلبسه فقربه الوزير ورفع مجلسه وأجرى عليه عشرة دنانير في الشهر فاشترط عليه أوقات طلبه للعلم والصلوات والراحة وسأل استلافه رزق شهر ففعل وأدخل في حجرة التأديب وخرج إليه الصبي وهو أبو يحيى فلما كتبه أخذ الخادم اللوح ودخلوا مستبشرين فلم تبق جارية إلا أهدت إليه صينية فيها دراهم ودنانير فرد الجميع وقال: قد شرطت على شيء فلا آخذ سواه فدرى الوزير ذلك فأدخله إليه وسأله فقال هؤلاء عبيد وهم لا يملكون فعظم ذلك في نفسه.

وكان ربما أهدى إليه بعض أصدقائه الشيء فيقبله ويكافئه أضعافا لعظم مروءته. وكان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد فأما أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها وقناعته رحمه

الله بما كان يرد عليه من حصة من ضيعة خلفها له أبوه بطبرستان يسيرة، وكان ينشد لنفسه:

إذا أعسرت لم يعلم رفيقي ... وأستغني فيستغني صديقي
حيائي حافظ لي ماء وجهي ... ورفقي في مطالبتي رفيقي
ولو أني سمحت بماء وجهي ... لكنت إلى العلى سهل الطريق
وله خلقان لا أرضى فعالهما ... بطر الغنى ومذلة الفقر
فإذا غنيت فلا تكن بطرا ... وإذا افتقرت فتِهْ على الدهر

قال أبو القاسم بن عقيل الوراق : إن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا قالوا كم قدره فذكر نحو ثلاثين ألف ورقة فقالوا هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه فقال إنا لله ماتت الهمم فاختصر ذلك في نحو ثلاثة آلاف ورقة ولما أن أراد أن يملي التفسير قال لهم نحوا من ذلك ثم أملاه على نحو من قدر التاريخ[1].

وكان الطبري لا يقبل المناصب خوفا أن تشغله عن العلم من ناحية ولأن من عادة العلماء البعد عن السلطان من ناحية أخري، فقد روى المراغي قال: لما تقلد الخاقاني الوزارة وجه إلى أبي جعفر الطبري بمال كثير فامتنع من قبوله فعرض عليه القضاء فامتنع فعرض عليه المظالم فأبى فعاتبه أصحابه وقالوا لك في هذا ثواب وتحيي سنة قد درست وطمعوا في قبوله المظالم فذهبوا إليه ليركب معهم لقبول ذلك فانتهرهم وقال: قد كنت أظن أني لو رغبت في ذلك لنهيتموني عنه قال فانصرفنا خجلين.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 294/11 - 297.

وفاته:

قال أبو محمد الفرغاني: حدثني أبو بكر الدينوري قال: لما كان وقت صلاة الظهر من يوم الاثنين الذي توفي في آخره ابن جرير طلب ماءً ليجدد وضوءه فقيل له تؤخر الظهر تجمع بينها وبين العصر فأبى وصلى الظهر مفردة والعصر في وقتها أتم صلاة وأحسنها، وحضر وقت موته جماعة منهم أبو بكر بن كامل فقيل له قبل خروج روحه: يا أبا جعفر أنت الحجة فيما بيننا وبين الله فيما ندين به فهل من شيء توصينا به من أمر ديننا وبينة لنا نرجو بها السلامة في معادنا؟ فقال: الذي أدين الله به وأوصيكم هو ما ثبت في كتبي فاعملوا به وعليه وكلاما هذا معناه وأكثر من التشهد وذكر الله عز وجل ومسح يده على وجهه وغمض بصره بيده وبسطها وقد فارقت روحه الدنيا.

قال أحمد بن كامل: توفي ابن جرير عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاث مئة ودفن في داره برحبة يعقوب يعني ببغداد قال ولم يغير شيبة وكان السواد فيه كثيرا وكان أسمر أقرب إلى الأدمة (السواد) أعين نحيف الجسم طويلا فصيحا وشيعه من لا يحصيهم إلا الله تعالى.

حقيقة تشيع الطبري!! :

نود أن نثبت أن الذي أثار هذه التهمة قديماً هو الحافظ أحمد بن علي السليماني وهو الذي صرح أن الطبري يضع الحديث للروافض وإزاء تلكم المقولة قال الحافظ أبو حيان: إن ابن جرير إمام من أئمة الشيعة الإمامية. وقبل أن نتحدث عن معطيات وأسباب هذا الاتهام أود أن نثبت رأي علماء الجرح والتعديل يدلون بشهادتهم لتستبين حقيقة هذه التهمة:

قال الحافظ أبو الوفاء الحلبي الطرابلسي ت 841هـ:

" محمد بن جرير الطبري الإمام المفسر أبو جعفر شيخ الإسلام وصاحب التصانيف الباهرة توفي سنة عشر وثلاثمائة ثقة صادق فيه تشيع وموالاة لاتضر أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال كان يضع للروافض "[1].

وقال الحافظ المؤرخ شمس الدين الذهبي ت748هـ:

" محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام الجليل المفسر أبو جعفر صاحب التصانيف الباهرة ثقة صادق فيه تشيع يسير وموالاة لاتضر. أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال : كان يضع للروافض كذا قال السليماني. وهذا رجم بالظن الكاذب بل إن ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ ولايحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه ولاسيما في مثل إمام كبير "[2].

لكن كيف يتهم إمام حافظ مثل السليماني على جلالة قدره لابن جرير الطبري؟! فما أدلته على هذه التهمة؟!

يجيب على هذه الشبهة أيضاً الحافظ شمس الدين الذهبي:

" فلعل السليماني أراد الآتي: محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري رافضي له تواليف منها كتاب الرواة عن أهل البيت رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني "[3].

أما الحافظ ابن حجر العسقلاني ت852هـ، فيقول عن الطبري: " محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام الجليل المفسر صاحب

(1) أبوالفواء الحلبي الطرابلسي، الكشف الحثيث، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 221/1.
(2) الذهبي، ميزان الإعتدال، دار الكتب العلمية، بيروت، 90/6.
(3) الذهبي، ميزان الإعتدال، دار الكتب العلمية، بيروت، 90/6.

التصانيف الباهرة مات سنة عشر وثلاث مائة، ثقة صادق فيه تشيع يسير وموالاة لاتضر أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال كان يضع للروافض كذا قال السليماني وهذا رجم بالظن الكاذب بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه ولاسيما في مثل إمام كبير مثل السليماني فلعل السليماني أراد (محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر) ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا (محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر) لبررت والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل والله أعلم.

وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السليماني فقال في الكلام على الصراط في أوائل تفسيره وقال أبو جعفر الطبري وهو إمام من أئمة الإمامية. ونبهت عليه لئلا يغتر به فقد ترجمه أئمة النقل في آلاف[1] وبعده فلم يصفوه بذلك وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه ونسبه وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه " [2].

وهذه شهادة الحافظ أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ت463هـ يترجم للطبري ترجمة مطولة في تاريخه نختار منها:

قال الشيخ أبو بكر: " استوطن الطبري بغداد وأقام بها إلى حين وفاته وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل الآلاف وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيراً بالمعاني فقيها في أحكام القرآن عالما بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين

(1) الألاف: بتشديد اللام الذين يؤلفون الكتب.
(2) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي لمطبوعات، بيروت، 100/5.

في الأحكام ومسائل الحلال والحرام عارفا بأيام الناس وأخبارهم وله الكتاب المشهور في تارخ الأمم والملوك وكتاب في التفسير لم يصنف أحد مثله وكتاب سماه تهذيب الآثار لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة واختيار من أقاويل الفقهاء وتفرد بمسائل حفظت عنه وسمعت على بن عبيد الله بن عبد الغفار اللغوي المعروف بالسمسماني يحكى أن محمد بن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة وبلغني عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الفقيه الإسفرائيني أنه قال: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل له كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيرا أو كلاما هذا معناه أخبرنا القاضي أبو عبد الله محمد قال: ثنا علي بن أحمد بن الصناع عبيد الله بن أحمد السمسار وأبي أن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحواً مما ذكره في التفسير فأجابوه بمثل ذلك فقال: إنا لله ماتت الهمم "[1].

في ضوء ماسبق نستطيع أن نخلص بالنتائج التالية:

- لا نستطيع أن نجزم اتهام الحافظ العلامة ابن جرير الطبري مما هو منسوب إليه من تهمة الرفض والتشيع ووضع أحاديث لمصلحة أهل البيت.

- قد يكون الحافظ السليماني اختلط عليه الأمر حيث ظن أن الشيعي أباجعفر محمد بن جرير بن رستم هو نفسه أبو جعفر بن جرير الطبري صاحب التاريخ والتفسير.

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، 162/2 ومابعدها.

- أما الرجل الآخر الذي يتفق اسمه وكنيته ولقبه مع ابن جرير السني يقول عنه الحافظ ابن حجر: " محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري رافضي له تواليف منها كتاب الرواة عن أهل البيت رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني انتهى وقد ذكره أبو الحسن بن بابويه في تاريخ الري بعد ترجمة محمد بن جرير الإمام فقال: هو الآملي قدم الري وكان من جلة المتكلمين على مذهب المعتزلة وله مصنفات روى عنه الشريف أبو محمد الحسن بن حمزة الرعيني وروى أيضا عن أبي عثمان المازني وجماعة وعنه أبو الفرج الأصبهاني في أول ترجمة ابن الأسود من كتابه وذكر شيخنا في الذيل بما تقدم أولا وكأنه سقط من نسخته أراد الآتي بعد لعل السليماني الى آخره وكأنه لم يعلم بأن في الرافضة من شاركه في اسمه واسم أبيه ونسبه وإنما يفترقان في اسم الجد ولعل ما حكي عن محمد بن جرير الطبري من الاكتفاء في الوضوء بمسح الرجلين إنما هو هذا الرافضي فإنه مذهبهم "[1].

(د) الطبري من أئمة علماء أهل السنة بشهادة علماء الجرح والتعديل وصيارفة الإسلام في علم أحوال الرجال كالذهبي وابن حجر والبغدادي والطرابلسي وغيرهم.

(هـ) أما أنه كان فيه تشيع يسير وموالاة لأهل البيت لا تضر.. لايعني ذلك أن الرجل كان يميل إلى عقيدة الشيعة بالمعنى الانحرافي؛ فالطبري شأنه شأن بعض العلماء الذين يوالون علياً رضي الله عنه في خلافه مع معاوية رضي الله عنه فقط. وهذه النعوت كان يستخدمها بعض علماء أهل السنة كابن قتيبة فكان يقول عن الرجل أو الراوي أنه شيعي بمجرد الموالاة لعلي بن أبي طالب وآل بيته دون الحط من منزلة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ودون أن يستتبع ذلك غلو أو سب في عموم الصحابة فإذا تجاوز هذا الحد إلى

(1) لسان الميزان، 103/5.

درجة الغلو فهنا يتحول المصطلح من شيعي إلى رافضي وهم خارجون على منهج أهل السنة والجماعة. هذا هو المقصود من مصطلح شيعي قديماً أما بعد تطور هذا المصطلح عقب العصور المختلفة في تاريخ الإسلام فقد تغير مدلوله الآن وصارمصطلحاً يتناقض ومنهج أهل السنة ومن ثم فلا يتصور أن يستخدم هذا المصطلح في وقتنا الحاضر بغية نعت أحد علماء أهل السنة بحجة أنه يوالي علياً رضي الله عنه وآل البيت لأن كلمة شيعي الآن لها دلالة تختلف عن معناها الاصطلاحي قديماً.

حقيقة اتهام الطبري أنه كان يروي عن بعض الرواة الضعفاء المتهمين لدى علماء الجرح والتعديل كأبي مخنف ومحمد بن السائب الكلبي وابنه هشام وغيرهم.

مما لاشك فيه أن الطبري روى عن أبي مخنف وابن الكلبي؛ ولنا وقفة مع هؤلاء الإخباريين بعد أن نلقي الضوء على أهم المصادر التي استند عليها الطبري في تاريخه:

الأول: تاريخ الطبري يبدأ منذ بدء الخليقة حتى أحداث سنة 302هـ.

الثاني: مصادر الطبري في تاريخ الرسل والأنبياء ابن إسحاق وكتب وهب بن منبه.

الثالث : في تاريخ العرب قبل الإسلام على مرويات عبيد بن شرية ومحمد بن كعب القرظي وهشام الكلبي وابن إسحاق أيضاً.

الرابع : وفي السيرة النبوية استند إلى مرويات أبان بن عثمان وعروة ابن الزبير وموسى بن عقبة وعاصم بن عمر والزهري وابن إسحاق وشرحبيل بن سعد.

الخامس: مصادره عن حروب الردة عن مرويات سيف بن عمر والمدائني.

السادس: أما مصادره في معركتي الجمل 36هـ، وصفين 37هـ فعلى مرويات أبي مخنف ومحمد بن السائب وابنه هشام الكلبي وسيف ابن عمر.

السابع : ومصادره عن الدولة الأموية من مرويات عوانة بن الحكم وأبي مخنف والواقدي وابن الكلبي وعمر بن شبة.

الثامن: مصادره عن العصر العباسي على مرويات أحمد بن أبي خيثمة وابن ززهير والمدائني وعمر بن راشد والهيثم بن عدي والواقدي.

نلاحظ أنه لم يعتمد على مرويات أبي مخنف وابني الكلبي فقط بل إنه قد نوع مصادره كما هو واضح. لكن أخطر مصادره بحق هي مرويات أبي مخنف عن موقعتي الجمل وصفين لأن هناك تزويراً وتلفيقاً وسباً يخلص المرء بعد قراءته لهاتين الموقعتين أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مجموعة من أصحاب الدنيا الذين يتقاتلون على ملك زائل يشتم بعضهم بعضاً ويسب بعضهم بعضاً وصحابة رسول الله براء من هذه المرويات الكاذبة التي رواها أبو مخنف وابنا الكلبي، ومن ثم لزم علينا أن نلقي الضوء على هؤلاء الإخباريين:

أما أبو مخنف لوط بن يحيى ت157هـ:

يقول عنه ابن حجر العسقلاني: " إخباري تالف لايوثق به تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال مرة ليس بشيء. وقال ابن عدي: شيعي محترق. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا حاتم عنه فرفض يده وقال: أحد يسأل عن هذا وذكره في الضعفاء "[1].

(1) لسان الميزان، 493/4.

وقال فيه الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت272هـ: " قرئ على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبومخنف ليس بثقة نا عبد الرحمن قال: سمعت أبي يقول: متروك "[1].

وقال الحافظ أبو أحممد عبد الله بن عدي ت265هـ: " معروف بكنيته واسمه حدث بأخبار من تقدم من السلف الصالحين ولايبعد منه أن يتناولهم وهو شيعي محترق صاحب أخبارهم "[2].

أما عن محمد بن السائب الكلبي ت146هـ:

يقول الذهبي: " العلامة الأخباري أبو النضر محمد بن السائب بن المفسر وكان أيضا رأسا في الأنساب إلا أنه شيعي متروك الحديث يروي عنه ولده هشام وطائفة "[3].

وقال الذهبي أيضاً في ميزان الاعتدال عن محمد بن السائب الكلبي:

" وقال يزيد بن زريع: وكان سبئيا قال أبو معاوية: قال الأعمش: اتق هذه السبئية فإني أدركت الناس وإنما يسمونهم الكذابين. وقال ابن حبان (عن ابن الكلبي): سبئيا من أولئك الذين يقولون إن عليا لم يمت وإنه راجع إلى الدنيا ويملؤها عدلا كما ملئت جوراً وإن رأوا سحابة قالوا أمير المؤمنين فيها. وقال الجوزجاني وغيره: كذاب وقال الدارقطني وجماعة: متروك. وقال ابن حبان: مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه "[4].

(1) عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث، بيروت، 182/7.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، 93/6.
(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 248/6.
(4) ميزان الإعتدال، 161/6.

وقال ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب: " محمد بن السائب أبو النضر الكوفي النسابة المفسر متهم بالكذب ورمي بالرفض "[1].

أما هشام بن السائب الكلبي ت204هـ:

يقول عنه ابن حجر: " هشام بن محمد بن أبو المنذر الأخباري النسابة العلامة روى عن أبيه أبي المفسر وعن مجالد وحدث عنه جماعة قال أحمد ابن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب ما ظننت أن أحداً يحدث عنه وقال الدارقطني وغيره: متروك وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة "[2].

وذكره الخطيب البغدادي بعد أن ساق بسنده قائلاً: " حدثنا عبد الله ابن أحمد قال: سمعت أبى يقول: هشام بن محمد بن من يحدث عنه إنما هو صاحب نسب وسمر وما ظننت أن أحداً يحدث عنه بلغني أن هشام مات في سنة أربع ومائتين وقيل سنة ست ومائتين "[3].

وقال ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال: " هشام بن محمد ابن السائب ومحمد بن السائب والده صاحب التفسير سمعت ابن حماد يقول: حدثني عبد الله سمعت أبى يقول: هشام من يحدث عنه إنما هو صاحب سمر ونسبة وما ظننت أن أحدا يحدث عنه وهذا كما قال أحمد هشام الغالب عليه الأخبار والأسمار والنسبة ولا أعرف له شيئا من المسند "[4].

صفوة القول: إن أبامخنف إخباري رافضي تالف متهم بالكذب، شيعي محترق. أما محمد بن السائب الكلبي وابنه هشام فهما إخباريان متهمان بالرفض والتشيع وتلفيق المرويات التاريخية.

(1) ابن حجر العسقلاني، تقويب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، 479/1.
(2) لسان الميزان، 196/6.
(3) تاريخ بغداد، 45/14.
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، 110/7.

لكن يبقى السؤال قائماً: لماذا روى الطبري عن هؤلاء الإخباريين رغم تجريح العلماء لهم؟

نجد الإجابة على هذا التساؤل في مقدمة تاريخ الطبري إذ يوضح لنا منهجه بكل صراحة حين يقول:

" فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا "[1].

هكذا يلقي الطبري تبعة الرواية على عهدة الراوي لأنه يعلم أنه بمجرد ذكراسم الراوي الذي أخذ عنه الخبر أو الحديث فإنه يكون قد أدى الأمانة لأصحابها لأن الناظر علمه بحال الراوي وخاصة في حالة الرواة المجروحين فإنه لن يقبل هذه الرواية الواهية أو المكذوبة. وهذه كانت طريقة كثير من علماء السلف قديما الذين لم يكونوا يشترطون على أنفسهم الصحة في كل المرويات التي يكتبونها. وكنا نود أن يعلق الطبري على الأخبار والخرافات والأساطير والأكاذيب التي قيلت في حق الصحابة رضوان الله عليهم وخاصة في موقعتي الجمل وصفين تلك المرويات التي اعتمد عليها كل من أراد النيل من تاريخ الصحابة الأخيار رضوان الله عليهم حتى صار الأمر ببعض البسطاء باعتقادهم أن ماشجر بين الصحابة مسلم به لأنه مروي عن ابن جرير لأنه المصدر الأساسي لكل هذه الكتب التي تناولت الحقبة التاريخية الأولى التي رواها الإخباري الخبيث أبو مخنف وابنا الكلبي[2].

(1) ابن جريرالطبري، تاريخ الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 5/1.
(2) هاني السباعي، مدير مركز المقريزي للدراسات التاريخية بلندن.

ونريد أن نقول: أن اتهام الطبري بالتشيع لم يثبت، وإن كانت كتاباته كانت نقلا (في أحيان كثيرة) عمن اتهم ليس بالتشيع فقط بل بالرفض والوضع والتشنيع علي الصحابة الأطهار الأخيار وأهل السنة الأبرار، لذا وجب التنويه علي القارىء والباحث في كتابات الطبري توخي الحذر من مروياته لاسيما في الجوانب الخلافية بين الصحابة وأهل السنة والجماعة والشيعة.

حول تفسير الطبرى القرآن " جامع البيان " :

اعتُبِر الطبرى أباً للتفسير. كما اعتُبِر أباً للتاريخ الإسلامى، وذلك بالنظر لما في هذين الكتابين من الناحية العلمية العالية. ويقول ابن خلكان: إنه كان من الأئمة المجتهدين، لم يقلد أحداً، ونُقِل أن الشيخ أبا إسحاق الشيرازى ذكره في طبقات الفقهاء في جملة المجتهدين. قالوا: وله مذهب معروف، وأصحاب ينتحلون مذهبه يقال لهم " الجريرية "، ولكن هذا المذهب الذي أسسه - على ما يظهر - بعد بحث طويل، ووجد له أتباعاً من الناس، لم يستطع البقاء إلى يومنا هذا كغيره من مذاهب المسلمين، ويظهر أن ابن جرير كان قبل أن يبلغ هذه الدرجة من الاجتهاد متُمذهباً بمذهب الشافعى، يدلنا على ذلك ما جاء في الطبقات الكبرى لابن السبكى، من أن ابن جرير قال: أظهرتُ فقه الشافعى، وأفتيتُ به ببغداد عشر سنين، وتلقاه منى ابن بشار الأحول، أستاذ أبى العباس بن سريج. وقال السيوطى في طبقات المفسِّرين: وكان أولاً شافعياً ثم انفرد بمذهب مستقل، وأقاويل واختيارات، وله أتباع مقلِّدون، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة.

وذكره صاحب لسان الميزان فقال: " ثقة، صادق، فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر ... " ثم قال: أقذع أحمد بن على السليمانى الحافظ فقال: كان يضع للروافض، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندَّعى عصمته من

الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغى أن يُتأتَّى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، ولعل السليمانى أراد الآتى - يريد محمد بن جرير بن رستم الطبرى الرافضى - قال: ولو حلفتُ أن السليمانى ما أراد إلا الآتى لبررت، والسليمانى حافظ متقن، كان يدرى ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل ".

هذا هو ابن جرير، وهذه هى نظرات العلماء إليه، وذلك هو حكمهم عليه، ومن كل ذلك تتبين لنا قيمته ومكانته.

التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلف فيه:

يعتبر تفسير ابن جرير من أقوم التفاسير وأشهرها، كما يعتبر المرجع الأول عند المفسِّرين الذين عنوا بالتفسير النقلى، وإن كان في الوقت نفسه يُعتبر مرجعاً غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلى، نظراً لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، ترجيحاً يعتمد على النظر العقلى، والبحث الحر الدقيق.

ويقع تفسير ابن جرير في ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير، وقد كان هذا الكتاب من عهد قريب يكاد يُعتبر مفقوداً لا وجود له، ثم قدَّر الله له الظهور والتداول، فكانت مفاجأة سارة للأوساط العلمية في الشرق والغرب أن وُجِدَت في حيازة أمير " حائل " الأمير حمود ابن الأمير عبد الرشيد من أمراء نجد نسخه مخطوطة كاملة من هذا الكتاب، طُبِع عليها الكتاب من زمن قريب، فأصبحت في يدنا دائرة معارف غنية في التفسير المأثور.

ولو أننا تتبعنا ما قاله العلماء في تفسير ابن جرير، لوجدنا أن الباحثين في الشرق والغرب قد أجمعوا الحكم على عظيم قيمته، واتفقوا على أنه مرجع لا غِنَى عنه لطالب التفسير، فقد قال السيوطى رضى الله عنه: " وكتابه - يعنى تفسير محمد بن جرير - أجلَّ التفاسير

وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوق بذلك على تفاسير الأقدمين ". وقال النووى: " أجمعت الأُمة على أنه لم يُصنَّف مثل تفسير الطبرى " وقال أبو حامد الإسفراييني: " لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيراً "، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وأما التفاسير التي في أيدى الناس، فأصحها تفسير ابن جرير الطبرى، فإنه يذكر مقالات السَلَف بالأسانيد الثابتة، وليس فبه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل بن بكير والكلبى ".

ويذكر صاحب لسان الميزان: أن ابن خزيمة استعار تفسير ابن جرير من ابن خالويه فرده بعد سنين ثم قال: " نظرتُ فيه من أوله إلى آخره فما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير " فابن خزيمة ما شهد هذه الشهادة إلا بعد أن اطلع على ما في هذا التفسير من علم واسع غزير.

وهذا قد كتب " نولدكه " في سنة 1860 بعد اطلاعه على بعض فقرات من هذا الكتاب: " لو كان بيدنا هذا الكتاب لاستغنينا به عن كل التفاسير المتأخرة، ومع الأسف فقد كان يظهر أنه مفقود تماماً، وكان مثل تاريخه الكبير مرجعاً لا يغيض معينه أخذ عنه المتأخرون معارفهم ".

ويظهر مما بأيدينا من المراجع، أن هذا التفسير كان أوسع مما هو عليه اليوم، اختصر مؤلفه إلى هذا القدر الذي هو عليه الآن، كما أن كتابه في التاريخ ظفر بمثل هذا البسط والاختصار، فابن السبكى يذكر في طبقاته الكبرى: " أن أبا جعفر قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟، فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا ربما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة، ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم

قدره؟، فذكر نحواً مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال : إنَّا لله، ماتت الهمم.. فاختصره في نحو ما اختصر التفسير ".

وهذا ونستطيع أن نقول إن تفسير ابن جرير هو التفسير الذي له الأوَّلية بين كتب التفسير، أوَّلية زمنية، وأوَّلية من ناحية الفن والصناعة.

أما أوَّليته الزمنية، فلأنه أقدم كتاب في التفسير وصل إلينا، وما سبقه من المحاولات التفسيرية ذهبت بمرور الزمن، ولم يصل إلينا شئ منها، اللَّهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب الخالد الذي نحن بصدده.

وأما أوَّليته من ناحية الفن والصناعة، فذلك أمر يرجع إلى ما يمتاز بهن الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها فيه مؤلفه، حتى أخرجه للناس كتاباً له قيمته ومكانته.

ونريد أن نعطى هنا مثالاً لطريقة ابن جرير في تفسيره، بعد أن أخذنا فكرة عامة عن الكتاب، حتى يتبين للقارئ أن الكتاب واحد في بابه، سبق به مؤلفه غيره من المفسِّرين، فكان عمدة المتأخرين، ومرجعاً مهماً من مراجع المفسِّرين، على اختلاف مذاهبهم، وتعدد طرائقهم، فنقول:

طريقة ابن جرير في تفسيره:

تتجلَّى طريقة ابن جرير في تفسيره بكل وضوح إذا نحن قرأنا فيه وقطعنا في القراءة شوطاً بعيداً، فأول ما نشاهده، أنه إذا أراد أن يفسِّر الآية من القرآن يقول: " القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا " ثم يفسِّرالآية ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر، فإنه يعرض لكل ما قيل فيها، ويستشهد على كل قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين.

ثم هو لا يقتصر على مجرد الرواية، بل نجده يتعرض لتوجيه الأقوال، ويرجح بعضها على بعض، كما نجده يتعرض لناحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك، كما أنه يستنبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيح ما يختار.

إنكار على مَن يفسِّر بمجرد الرأى:

ثم هو يخاصم بقوة أصحاب الرأى المستقلين في التفكير، ولا يزال يُشدِّد في ضرورة الرجوع إلى العلم الراجع إلى الصحابة أو التابعين، والمنقول عنهم نقلاً صحيحاً مستفيضاً، ويرى أن ذلك وحده هو علامة التفسير الصحيح، فمثلاً عندما تكلَّم عن قوله تعالى: {ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾} [يوسف: ٤٩]. نجده يذكر ما ورد في تفسيرها عن السَلَف مع توجيهه للأقوال وتعرّضه للقراءات بقدر ما يحتاج إليه تفسير الآية، ثم يعرج بعد ذلك على مَنْ يفسِّر القرآن برأيه، وبدون اعتماد منه على شئ إلا على مجرد اللغة، فيفند قوله، ويبطل رأيه، فيقل ما نصه: "... وكان بعض مَن لا علم له بأقوال السَلَف من أهل التأويل، ممن يُفسِّر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب، يوجه معنى قوله: {وَفِيهِ يَعْصِرُونَ} [يوسف: ٤٩]. إلى: وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث، ويزعم أنه مِنَ العصر، والعصر التي بمعنى المنجاة، من قول أبى زبيد الطائى:

صادياً يستغيث غير مغاث ∴ ولقد كان عصرة المنجود

أى المقهور - ومِنْ قول لبيد:

فبات وأسرى القوم آخر ليلهم ∴ وما كان وقافاً بغير معصر

وذلك تأويل يكفى من الشهادة على خطئه خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين".

وكثيراً ما يقف ابن جرير مثل هذا الموقف حيال ما يروى عن

مجاهد أو الضحاك أو غيرهما ممن يروون عن ابن عباس.

فمثلاً عند قوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾} [البقرة: ٦٥]. يقول ما نصه: " حدَّثني المثنى، قال. حدَّثنا أبو حذيفة، قال: حدَّثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾} [البقرة: ٦٥]، قال: " مُسِخَتَ قلوبهم ولم يَمُسخوا قردة، وإنما هو مثل ضربه الله لهم، كمثل الحمار يحمل أسفاراً ".

ثم يعقب ابن جرير بعد ذلك على قول مجاهد فيقول ما نصه: " وهذا القول الذي قاله مجاهد، قول لظاهر ما دلَّ عليه كتاب الله مخالف "... إلخ.

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: {تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ} [البقرة: ٢٢٩]. نجده يروى عن الضحاك في معنى هذه الآية: أنَ مَنْ طلَّق لغير العِدَّة فقد اعتدى وظلم نفسه، ومَنْ يتعدَّ حدود الله فأولئك هم الظالمون. ثم يقول: " وهذا الذي ذُكر عن الضحاك لا معنى له في هذا الموضع، لأنه لم يجر للطلاق في العِدَّة ذكر فيقال: {تِلْكَ حُدُودُ}، وإنما جرى ذكر العدد الذي يكون للمطلِّق فيه الرجعة والذي لا يكون له فيه الرجعة، دون ذكر البيان عن الطلاق للعِدَّة ".

... وهكذا نجد ابن جرير في غيرِ موضع من تفسيره، ينبرى للرد على مثل هذه الآراء التي لا تستند على شيء إلا على مجرد الرأى أو محض اللغة.

موقفه من الأسانيد:

ثم إن ابن جرير وإن التزم في تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنه في الأعم الأغلب لا يتعقب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف، لأنه كان يرى - كما هو مقرر في أصول الحديث - أنَّ مَن أسند لك

فقد حملك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة، ومع ذلك فابن جرير يقف من السند أحياناً موقف الناقد البصير، فيُعَدِّل مَنْ يُعَدِّل من رجال الإسناد، ويُجرّح مَنْ يُجَرّح منهم، ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها، ويُصرِّح برأيه فيها بما يناسبها، فمثلاً نجده عنده تفسيره لقوله تعالى :{فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا} [الكهف: ٩٤]. يقول ما نصه: " رُوِى عن عكرمة في ذلك - يعنى في ضم سين " سداً " وفتحها - ما حدَّثنا به أحمد ابن يوسف.

قال: حدَّثنا القاسم، قال: حدَّثنا حجاج، عن هارون، عن أيوب، عن عكرمة قال: ما كان من صنعة بنى آدم فهو السَّد - يعنى بفتح السين، وما كان من صنع الله فهو السُّد، ثم يعقب على هذا السند فيقول: وأما ما ذكره عن عكرمة في ذلك، فإنَّ الذي نقلَ عن أيوب : " هارون "، و في نقله نظر، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقاة أصحابه ".

تقديره للإجماع:

كذلك نجد ابن جرير في تفسيره يُقَدِّر إجماع الأُمَّة، ويعطيه سلطاناً كبيراً في اختيار ما يذهب إليه من التفسير، فمثلاً عند قوله تعالى :{ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ} [البقرة: ٢٣٠]. يقول ما نصه :

" فإن قال قائل: فأى النكاحين عَنِىَ الله بقوله :{فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ} [البقرة: ٢٣٠]؟ النكاح الذي هو جِماع؟ أم النكاح الذي هو عقد تزويج؟ قيل: كلاهما، وذلك أن المرأة إذا نكحت زوجاً نكاح تزويج ثم لم يطأها في ذلك النكاح ناكحها ولم يجامعها حتى يُطلِّقها لم تحل للأول، وكذلك إن وطئها واطئ بغير نكاح لم تحل للأول، لإجماع الأُمَّة جميعاً، فإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن تأويل قوله :{فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ

بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ} [البقرة: ٢٣٠]، نكاحاً صحيحاً، ثم يجامعها فيه، ثم يُطلِّقها، فإن قال: فإن ذكر الجِماع غير موجود في كتلب الله تعالى ذكره، فما الدلالة على أن معناه ما قلت؟ قيل: الدلالة على ذلك إجماع الأُمَّة جميعاً على أن ذلك معناه ".

موقفه من القراءات:

كذلك نجد ابن جرير يعنى بذكر القراءات وينزلها على المعاني المختلفة، وكثيراً ما يرد القراءات التي لا تعتمد على الأئمة الذين يعتُبرون عنده وعند علماء القراءات حُجَّة، والتي تقوم على أُصول مضطربة مما يكون فيه تغيير وتبديل لكتاب الله، ثم يتبع ذلك برأيه في آخر الأمر مع توجيه رأيه بالأسباب، فمثلاً عند قوله تعالى:{ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً } [الأنبياء: ٨١]. يذكر أن عامة قُرَّاء الأمصار قرؤوا " الريحَ " بالنصب على أنها مفعول لـ " سخَّرنا " المحذوف، وأن عبد الرحمن الأعرج قرأ " الريحُ " بالرفع على أنها مبتدأ ثم يقول: والقراءة التي لا أستجيز القراءة بغيرها في ذلك ما عليه قُرَّاء الأمصار لإجماع الحُجَّة من القُرّاء عليه.

ولقد يرجع السبب في عناية ابن جرير بالقراءات وتوجيهها إلى أنه كان من علماء القراءات المشهورين، حتى إنهم ليقولون عنه: إنه ألَّف فيها مؤلِّفاً خاصاً في ثمانية عشر مجلداً، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلَّل ذلك وشرحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، وإن كان هذا الكتاب قد ضاع بمرورالزمن ولم يصل إلى أيدينا، شأن الكثير من مؤلفاته.

موقفه من الإسرائيليات:

ثم إننا نجد ابن جرير يأتى في تفسيره بأخبار مأخوذة من القصص الإسرائيلى، يرويها بإسناده إلى كعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وابن جريج، والسدى، وغيرهم، ونراه ينقل عن محمد بن إسحاق كثيراً مما رواه عن مسلمة النصارى. ومن الأسانيد التي تسترعى النظر، هذا الإسناد: حدَّثنى ابن حميد، قال: حدَّثنا سلمة عن ابن إسحاق عن أبى عتاب - رجل من تغلب - كان نصرانياً عمراً من دهره ثم أسلم بعد فقرأ القرآن وفقه في الدين، وكان فيما ذكر، أنه كان نصرانياً أربعين سنة ثم عمر في الإسلام أربعين سنة.

يذكر ابن جرير هذا الإسناد، ويروى لهذا الرجل النصرانى الأصل خبراً عن آخر أنبياء بنى إسرائيل، عند تفسيره لقوله تعالى: {إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴿٧﴾} [الإسراء: ٧].

كما نراه عند تفسيره لقوله تعالى: {قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا} [الكهف: ٩٤].

يسوق هذا الإسناد: حدَّثنا ابن حميد قال: حدَّثنا سلمة قال: حدَّثنا محمد ابن إسحاق قال: حدَّثنى بعض مَن يسوق أحاديث الأعاجم من أهل الكتاب ممن قد أسلم، مما توارثوا من علم ذى القرنين أنَّ ذا القرنين كان رجلاً من أهل مصر، اسمه مرزبا بن مردبة اليونانى من ولد يونن ابن يافث بن نوح.. إلخ ".

... وهكذا يُكثر ابن جرير من رواية الإسرائيليات، ولعل هذا راجع إلى ما تأثَّر به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة.

وإذا كان ابن جرير يتعقب كثيراً من هذه الروايات بالنقد، فتفسيره لا يزال يحتاج إلى النقد الفاحص الشامل، احتياج كثير من كتب التفسير التي اشتملت على الموضوع والقصص الإسرائيلي، على أن ابن جرير - كما قدَّمنا - قد ذكر لنا السند بتمامه في كل رواية يرويها، وبذلك يكون قد خرج من العهدة، وعلينا نحن أن ننظر في السند ونتفقد الروايات.

انصرافه عما لا فائدة فيه:

ومما يلفت النظر في تفسير ابن جرير أن مؤلِّفه لا يهتم فيه - كما يهتم غيره من المفسّرين - بالأمور التي لا تغنى ولا تفيد، فنراه مثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في سورة المائدة: { إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ } [المائدة: ١١٢ - ١١٤]. يعرض لذكر ما ورد من الروايات في نوع الطعام الذي نزلت به مائدة السماء.. ثم يُعقِّب على هذا بقوله: " وأما الصواب من القول فيما كان على المائدة فأن يقال: كان عليها مأكول، وجائز أن يكون سمكاً وخبزاً، وجائز أن يكون ثمراً من الجنة، وغير نافع العلم به، ولا ضار الجهل به، إذا أقرَّ تالى الآية بظاهر ما احتمله التنزيل ".

كما نراه عند تفسير قوله تعالى: { وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ ۚ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ } [يوسف: ٢٠]. يعرض لمحاولات قدماء المفسّرين في تحديد عدد الدراهم، هل هى عشرون؟ أو اثنان وعشرون؟ أو أربعون؟.. إلى آخر ما ذكره من الروايات.. ثم يُعقِّب على ذلك كله بقوله: " والصواب من القول أن يقال: إنَّ الله - تعالى

ذكره - أخبر أنهم باعوه بدراهم معدودة غير موزونة، ولم يحد مبلغ ذلك بوزن ولا عدد، ولا وضع عليه دلالة في كتاب ولا خبر من الرسول ﷺ، وقد يحتمل أن يكون كان اثنين وعشرين، وأن يكون كان أربعون، وأقل من ذلك وأكثر، وأى ذلك فإنها كانت معدودة غير موزونة، وليس في العلم بملغ وزن ذلك فائدة تقع في دين، ولا في الجهل به دخول ضُرٍّ فيه، والإيمان بظاهر التنزيل فرض، وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه ".

احتكامه إلى المعروف من كلام العرب:

وثمة أمر آخر سلكه ابن جرير في كتابه، ذلك أنه اعتبر الاستعمالات اللغوية بجانب النقول المأثورة وجعلها مرجعاً موثوقاً به عند تفسيره للعبارات المشكوك فيها، وترجيح بعض الأقوال على بعض.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: { حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ٤٠ } [هود: ٤٠] - نراه يعرض لذكر الروايات عن السَلَف في معنى لفظ " التنور "، فيروى لنا قول مَنْ قال: إن التنور عبارة عن وجه الأرض، وقول مَنْ قال: إنه عبارة عن تنوير الصبح، وقول مَنْ قال: إنه عبارة عن أعلى الأرض وأشرفها، وقول مَنْ قال: إنه عبارة عما يُختبز فيه.. ثم يقول بعد أن يفرغ من هذا كله: " وأَوْلى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله " التنور " قول من قال: التنور: الذي يُختبز فيه، لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب، وكلام الله لا يُوَّجه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب، إلا أن تقوم حُجَّة على شيء منه بخلاف ذلك فيُسلَّم لها، وذلك أنه جَلَّ ثناؤه إنما خاطبهم بما خاطبهم به لإفهامهم معنى ما خاطبهم به... "

رجوعه إلى الشعر القديم:

كذلك نجد ابن جرير يرجع إلى شواهد من الشعر القديم بشكل واسع، متبعاً في هذا ما أثاره ابن عباس في ذلك، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى:{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢]. يقول ما نصه: قال أبو جعفر: والأنداد: جمع ند، والند: العدل والمثل، كما قال حسان بن ثابت:

أتهجوهُ وليستَ له بندٍ ∴ فَشَرُّكُمَا لِخَيرِكُما الفِدَاءُ

يعنى بقوله: " وليستَ له بند " : " ليست له بمثل ولا عدل، وكل شيء كان نظيراً لشئ وشبيهاً فهو له ند " ثم يسوق الروايات عمن قال ذلك من السَلَف.

اهتمامه بالمذاهب النحوية:

كذلك نجد ابن جرير يتعرَّض كثيراً لمذاهب النحويين من البصريين والكوفيين في النحو والصرف، ويوجه الأقوال، تارة على المذهب البصرى، وأخرى على المذهب الكوفى، فمثلاً عند قوله تعالى:{ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ}

[إبراهيم: ١٨]. يقول ما نصه: " اختلف أهل العربية في رافع " مثل " فقال بعض نحويى البصرة: إنما هو كأنه قال: ومما نَقُصُّ عليكم مَثَل الذين كفروا، ثم أقبل يُفسِّره كما قال: مثل الجنة.. وهذا كثير. وقال بعض نحويى الكوفيين : إنما المَثَل للأعمال، ولكن العرب تُقَدِّم الأسماء لأنها أعرف، ثم تأتى بالخبر الذي تُخْبر عنه مع صاحبه، ومعنى الكلام: مَثَلُ أعمال الذين كفروا بربهم كرماد.. إلخ ".

وهكذا يُكثر ابن جرير في مناسبات متعددة من الاحتكام إلى ما هو معروف من لغة العرب، ومن الرجوع إلى الشِعر القديم يستشهد به على ما يقول، ومن التعرض للمذاهب النحوية عند ما تمس الحاجة،

مما جعل الكتاب يحتوى على جملة كبيرة من المعالجات اللغوية والنحوية التي أكسبت الكتاب شهرة عظيمة.

والحق أنَّ ما قدَّمه لنا ابن جرير في تفسيره من البحوث اللغوية المتعددة والتي تعتبر كنزاً ثميناً ومرجعاً مهماً في بابها، أمر يرجع إلى ما كان عليه صاحبنا من المعرفة الواسعة بعلوم اللغة وأشعار العرب، معرفة لا تقل عن معرفته بالدين والتاريخ. ونرى أن ننبه هنا إلى أن هذه البحوث اللغوية التي عالجها ابن جرير في تفسيره لم تكن أمراً مقصوداً لذاته، وإنما كانت وسيلة للتفسير، على معنى أنه يتوصل بذلك إلى ترجيح بعض الأقوال على بعض، كما يحاول بذلك - أحياناً - أن يوفق بين ما صح عن السَلَف وبين المعارف اللغوية بحيث يزيل ما يُتوهم من التناقض بينهما.

معالجته للأحكام الفقهية:

كذلك نجد في هذا التفسير آثاراً للأحكام الفقهية، يعالج فيها ابن جرير أقوال العلماء ومذاهبهم، ويخلص من ذلك كله برأى يختاره لنفسه، ويرجحه بالأدلة العلمية القيمة، فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى :{ وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ وَيَخۡلُقُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٨} [النحل: ٨]. نجده يعرض لأقوال العلماء في حكم أكل لحوم الخيل والبغال والحمير، ويذكر قول كل قائل بسنده... وأخيراً يختار قول مَنْ قال: إن الآية لا تدل على حُرْمة شئ من ذلك، ووجَّه اختياره هذا فقال ما نصه: " والصواب مِنَ القول في ذلك عندنا ما قاله أهل القول الثاني - وهو أن الآية لا تدل على الحُرْمة - وذلك أنه لو كان في قوله - تعالى ذكره -{لِتَرۡكَبُوهَا} دلالة على أنها لا تصلح إذا كانت للركوب للأكل، لكان في قوله :{فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ} [النحل: ٥]، دلالة على أنها لا تصلح إذ كانت للأكل والدفء للركوب. وفي إجماع الجميع على أنَّ ركوب ما قال تعالى

ذكره :{وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ} [النحل: ٥]، جائز حلال غير حرام، دليل واضح على أن أكل ما قال:{لِتَرْكَبُوهَا } جائز حلال غير حرام، إلا بما نص على تحريمه، أو وضع على تحريمه دلالة من كتاب أو وحى إلى رسول الله ﷺ، فأما بهذه الآية فلا يحرم أكل شئ. وقد وضع الدلالة على تحريم لحوم الحُمُر الأهلية بوحيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى البغال بما قد بيَّنا في كتابنا " كتاب الأطعمة " بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع، إذ لم يكن هذا الموضع من مواضع البيان عن تحريم ذلك، وإنما ذكرنا ما ذكرنا ليدل على أن لا وجه لقول من استدَّل بهذه الآية على تحريم لحم الفرس ".

خوضه في مسائل الكلام:

ولا يفوتنا أن ننبه على ما نلحظه في هذا التفسير الكبير، من تعرض صاحبه لبعض النواحى الكلامية عند كثير من آيات القرآن، مما يشهد له بأنه كان عالماً ممتازاً في أمور العقيدة، فهو إذا ما طبُّق أصول العقائد على ما يتفق مع الآية أفاد في تطبيقه، وإذا ناقش بعض الآراء الكلامية أجاد في مناقشته، وهو في جدله الكلامى وتطبيقه ومناقشته، موافق لأهل السُّنَّة في آرائهم، ويظهر ذلك جلياً في رده على القدرية في مسألة الاختيار.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى :{غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ } [الفاتحة: ٧]. نراه يقول ما نصه: " وقد ظن بعض أهل الغباء من القَدَرية أن في وصف الله جَلَّ ثناؤه النصارى بالضلال بقوله:{وَلَا ٱلضَّآلِّينَ } [الفاتحة: ٧]، وإضافة الضلال إليهم دون إضافة إضلالهم إلى نفسه، وتركه وصفهم بأنهم المضللون كالذى وصف به اليهود أنه مغضوب عليهم، دلالة على صحة ما قاله إخوانه من جهلة القَدَرية، جهلاً منه بسعة كلام العرب وتصاريف وجوهه. ولو كان الأمر على ما ظنه الغبى الذي وصفنا شأنه، لوجب أن يكون كل موصوف بصفة

أو مضاف إليه فعل لا يجوز أن يكون فيه سبب لغيره، وأن يكون كل ما كان فيه من ذلك من فعله، ولوجب أن يكون خطأ قول القائل: تحركت الشجرة إذا حرَّكتها الرياح، واضطربت الأرض إلى حرَّكتها الرياح، واضطربت الأرض إذا حرَّكتها الزلزلة، وما أشبه ذلك من الكلام الذي يطول بإحصائه الكتاب، وفي قوله جَلَّ ثناؤه: {حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم } [يونس: ٢٢]، وإن كان جريها بإجراء غيرها إياها، ما يدل على خطأ التأويل الذي تأوَّله مَن وصفنا قوله في قوله: {وَلَا ٱلضَّآلِّينَ } [الفاتحة: ٧]. وادعائه أن في نسبة الله جَلَّ ثناؤه الضلالة إلى مَن نسبها إليه من النصارى تصحيحاً لما ادَّعى المنكرون أن يكوّن الله عَزَّ ذكره نصاً في آى كثيرة من تنزيله: أنه المضل الهادى، فمن ذلك قوله جَلَّ ثناؤه: {أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٢٣} [الجاثية: ٢٣]. فأنبأ جَلَّ ذكره أنه المِضِلُّ الهادى دونَ غيره، ولكن القرآن نزل بلسان العرب على ما قدَّمنا البيان عنه في أول الكتاب، ومن شأن العرب إضافة الفعل إلى مَنْ وُجِدَ منه وإن كان مشيئة غير الذي وُجِدَ منه الفعل غيره، فكيف بالفعل الذي يكتسبه العبد كسباً، ويُوجِدِه الله جَلَّ ثناؤه عَيْناً منشأة، بل ذلك أحرى أن يُضاف إلى مكتسبه كسباً له بالقوة منه عليه، والاختيار منه له، وإلى الله جلَّ ثناؤه بإيجاد عَيْنه وإنشائها تدبيراً ".

وكثيراً ما نجد ابن جرير يتصدى للرد على المعتزلة في كثير من آرائهم الاعتقادية، فنراه مثلاً يجادلهم مجادلة حادة في تفسيرهم العقلى التنزيهى للآيات التي تثبت رؤية الله عند أهل السُّنَّة، كما نراه يذهب إلى ما ذهب إليه السلَف من عدم صرف آيات الصفات عن ظاهرها، مع المعارضة لفكرة التجسيم والتشبيه، والرد على أولئك الذين يَشَبِّهون الله بالإنسان.

... وهكذا نجد ابن جرير لم يقف كمفسِّر موقفاً بعيداً عن مسائل النزاع التي تدور حول العقيدة في عصره، بل نراه يشارك في هذا المجال من الجدل الكلامى بنصيب لا يُستهان به، مع حرصه كل الحرص على أن يحتفظ بسُنِّيته ضد وجوه النظر التي لا تتفق وتعاليم أهل السُّنَّة.

وبعد.. فإن ما جمعه ابن جرير في كتابه من أقوال المفسِّرين الذين تقدَّموا عليه، وما نقله لنا من مدرسة ابن عباس، ومدرسة ابن مسعود، ومدرسة على بن أبى طالب، ومدرسة أُبَىّ بن كعب، وما استفاده مما جمعه ابن جريج والسدى وابن إسحاق وغيرهم من التفاسير جعلت هذا الكتاب أعظم الكتب المؤلَّفة في التفسير بالمأثور، كما أن ما جاء في كتاب من إعراب، وتوجيهات لُغوية، واستنباطات في نواح متعددة، وترجيح لبعض الأقوال على بعض، كان نقطة التحول في التفسير، ونواة لما وُجِد بعد من التفسير بالرأى، كما كان مظهراً من مظاهر الروح العلمية السائدة في هذا العصر الذي يعيش فيه ابن جرير.

وفي الحق إن شخصية ابن جرير الأدبية والعلمية، جعلت تفسيره مرجعاً مهماً من مراجع التفسير بالرواية، فترجيحاته المختلفة تقوم على نظرات أدبية ولُغوية وعلمية قيِّمة، فوق ما جمع فيه من الروايات الأثرية المتكاثرة.

وعلى الإجمال، فخير ما وُصِف به هذا الكتاب ما نقله الداودى عن أبى محمد عبد الله بن أحمد الفرعانى في تاريخه حيث قال: " فتم من كتبه - يعنى محمد بن جرير - كتاب تفسير القرآن، وجوَّده، وبيَّن فيه أحكامه، وناسخه ومنسوخه، ومشكله غريبه، ومعانيه، واختلاف أهل التأويل والعلماء في أحكامه وتأويله، والصحيح لديه من ذلك، وإعراب حروفه، والكلام على الملحدين فيه، والقصص، وأخبار

الأُمَّة والقيامة، وغير ذلك مما حواه من الحكم والعجائب كلمة كلمة، وآية آية، من الاستعاذة، وإلى أبى جاد، فلو ادَّعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب كل كتاب منها يحتوى على علم مفرد وعجيب مستفيض لفعل ".

هذا وقد جاء في معجم الأدباء (الجزء 18 ص 64 - 65) وصف مسهب لتفسير ابن جرير، جاء في آخره ما نصه: "... وذكر فيه من كتب التفاسير المصنَّفة عن ابن عباس خمسة طرق، وعن سعيد بن جبير طريقين، وعن مجاهد بن جبر ثلاثة طرق، وعن الحسن البصرى ثلاثة طرق، وعن عكرمة ثلاثة طرق، وعن الضحاك بن مزاحم طريقين، وعن عبد الله بن مسعود طريقاً، وتفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وتفسير ابن جريج، وتفسير مقاتل بن حبان، سوى ما فيه من مشهور الحديث عن المفسِّرين وغيرهم، وفيه من المسند حسب حاجته إليه، ولم يتعرض لتفسير غير موثوق به، فإنه لم يُدخل في كتابه شيئاً عن كتاب محمد بن السائب الكلبى، ولا مقاتل بن سليمان، ولا محمد بن عمر الواقدى، لأنهم عنده أظنَّاء والله أعلم. وكان إذا رجع إلى التاريخ والسير وأخبار العرب حكى عن محمد بن السائب الكلبى، وعن ابنه هشام، وعن محمد بن عمرالواقدى، وغيرهم فيما يُفتقر إليه ولا يُؤخذ إلا عنهم.

وذكر فيه مجموع الكلام والمعانى من كتاب علىّ بن حمزة الكسائى، ومن كتاب يحيى بن زيادة الفرَّاء، ومن كتاب أبى الحسن الأخفش، ومن كتاب أبى علىّ قطرب، وغيرهم مما يقتضيه الكلام عند حاجته إليه، إذ كان هؤلاء هم المتكلمون في المعاني، وعنهم يؤخذ معانيه وإعرابه، وربما لم يسمهم إذا ذكر شيئاً من كلامهم، وهذا كتاب يشتمل على عشرة آلاف ورقة أو دونها حسب سعة الخط أو ضيقه ".

كما نجد في معجم الأدباء أيضاً قبل ذلك بقليل، ما يدل على أن الطبرى أتم تفسيره هذا في سبع سنوات، إملاءً على أصحابه، فقد جاء في الجزء (18 ص 42) على أبى بكر بن بالويه أنه قال: " قال لى أبو بكر محمد بن إسحاق - يعنى ابن خزيمة - : بلغنى أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير؟ قلت: نعم، كتبنا التفسير عنه إملاءً، قال : كله؟ قلت: نعم، قال : في أى سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين... " إلخ.

وبعد .. فأحسب أنى قد أفضت في الكلام عن هذا التفسير، وتوسعت في الحديث عنه، وأقول : إن السر في ذلك هو أن الكتاب يُعتبر المرجع الأول والأهم للتفسير بالمأثور، وتلك ميزة لا نعرفها لغيره من كتب التفسير بالرواية [1].

* * *

(1) الدكتور محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون، 4 / 23 - 30.